

او القاضى اذا رغب في دار مجاورة لداره فاشترى لها بوسعها بيته
 وما اشبه ذلك فان القول قول فيما اشترىها به اذا اتى بما يشبه ما يمكن
 ان يريد فيها ولا يمين عليه فان لم يأت بما يشبه فالقول قول
 الشفع فيما يشبه ومباراة تشييم بما قبل في قول قول وان لم يأت
 بما يشبه لانه اذا اتى بما يشبه دخل في الاول فان قيل كيف يقول
 ان القول قول وان لم يأت بما يشبه مع انه في المدونة قيد يقول قول
 بما اذا اتى بما يشبه فالجواب ان الفرض حقا في الشبه الذي يدعيه
 غيره لا في غير مطلقا بل لا بد ان يكون ما يدعيه مما يمكن ان يزيد
 فيها كما فسره المحقق كلام المدونة ويصح ان يكون قوله كقولك كيتا
 لدعوى الشبه يعني ان الكس الذي يورث في الدار المجاورة اذا
 اشترى شقصا لم فيه شجرة او لا شجرة لم فيه فانه يقبل قوله في الشئ
 لان دعواه مشبهة **ب** والا فلا للشفيع **ب** اي وان لم يأت المشتري
 بما يشبه فالقول قول الشفع اذا اتى بما يشبه يدل عليه قوله **فان**
 شبهها خلفا وردي الوسط **ب** اي وان لم يأت واحد منهما بما يشبه
 فافهم اني الفان ويرد الشفع الى من وسقط له فانه خذ به وفيه
 للمالك على الماكل ومباراة المولى بالوسط قيمة الشفع يوم البيع
 ما لم ترد على دعوى المشتري وما لم تنقص عن دعوى الشفع كذا
 ينبغي **ب** وان فكل شتر في الاخذ بما ادعى او ادي قول **ب**
 هذه مسيلة مستقلة تنازع فيها البائع والمشتري في قدر الشئ بان
 قال البائع فبتك بمشقة مثلا وقال المشتري بل بخسة وتوجهت
 اليمن على المشتري من دعوى البائع فكل عنهما خاف البائع واخذ
 المشقة ثم قام الشفع ياخذ بالشفقة فكل ياخذها بما ادعى به المشتري
 وهو الخمسة او بما ادعى للبائع وهو المشقة في ذلك قولان والقوية
 علي ان

على ان التنازع بين البائع والمشتري لا بين الشفع والمشتري قوله
 ففي الاخذ بما ادعى او ادي اذا تصور ذلك في التنازع بين الشفع
 والمشتري وقرع الشئ هو المثل لك ما نتمه **ب** وان اتبع ارضه بغير
 الاخذ فاستحق نصفها فقط واستشتم بطل البيع في نصف
 الزرع لبقائه بدار **ب** يعني ان من اتبع ارضه بغير عرف الاخذ
 ثم استحق شقص نصف الارض دون الزرع وهو مراده بقوله فقط
 فان اخذ هذا المستحق النصف الثاني بالشفقة فانه يرجع الزرع كله
 للبائع وعليه المستحق كذا النصف المستحق من الارض دون ما اخذ
 بالشفقة اذا استحق في امان الزعارة وبطل البيع في نصف الزرع
 الحان في نصف الارض المستحق للاجل بقائه بدار **ب** وقد علمت ان
 الزرع الاخذ لا يجوز بيعه منفردا عن الارض على الباق لكن البطلان
 لا يتقيد بالا استشتم كما جرحهم كلام المولى كما ياتي بيانه وتقوم
 الاخذ لانه لو كان باسالم يكن الحكم كذلك وهو كذلك نصحه البيع
 في الزرع حينئذ استقلاله وكذا ان يجعل الاستحقاق حتى يبيع
 ويخبرهم النصف انه لو استحق جليها فانه يبيعين الرد كما مر في
 باب الخيار فان قيل ابيع بيطل في نصف الزرع سواء استشفع ام لا
 فلم صرح بقوله واستشتم فالجواب انه صرح به لبيان بطلان اذا استشفع
 بيطل ابيع في الزرع جميعه كما هو ظاهر المدونة فبين انه اذا
 استشفع بيطل في نصف الزرع خاصة كما جلت عليه المدونة ثم شبهه
 في البطلان قوله **ب** كشتري فطعن من جنان بازاخانه ليتوصل له
 من جنان مشزوم ثم استحق جنان المشتري **ب** والمحقق ان من اشترى
 قطعة من جنان رجل بازاخانه ليتوصل الي هذه القطعة
 المشتراة من جنانه اي من جنان المشتري وليس لها مولا من

ق